

أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس النحوي العربي: دراسة وصفية تحليلية  
**The Impact of Qur'anic Evidence on Establishing the Rules  
of the Arabic Grammar Lesson; An Analytical Descriptive Study-**

\*أ. مراد عميروش / د. فتيحة حدّاد

Mourad Amirouche<sup>1</sup> / Fatiha Haddad<sup>2</sup>

جامعة مولود معمري؛ تيزي وزو (الجزائر)

University of Mouloud Maamri Tizi Ouzou (Algeria)

mourad-professeur@hotmail.com<sup>1</sup> / bleu001dz@yahoo.fr<sup>2</sup>

تاريخ النشر: 2022/06/02

تاريخ القبول: 2022/04/26

تاريخ الإرسال: 2022/02/26

ملخص البحث

تقوم هذه الدراسة بالبحث في أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس النحوي العربي دراسة وصفية تحليلية، وذلك من خلال تتبع مراحل الدرس النحوي العربي من النشأة إلى التأسيس والتفصيل، مع التركيز على وصف الشواهد القرآنية التي اعتمدها نخبة البصرة والكوفة في استنباطهم القواعد النحوية والاستشهاد بها على صحتها؛ ثم تحليلها لمعرفة وبيان أثرها في التأسيس للدرس النحوي العربي، فجاءت الدراسة لتبحث في أول واضع للنحو العربي وأول ما وضع منه، والأسباب الداعية إلى نشأته، وكذا البحث في آراء النحاة في الاحتجاج بالنص القرآني، ثم التركيز على بيان أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس النحوي العربي عند مدرستي البصرة والكوفة، من خلال تحليل الشواهد القرآنية التي اعتمدها نخبة البصرة والكوفة في التفصيل لدراساتهم النحوية.  
الكلمات المفتاح: أثر، شواهد قرآنية، أسس، درس، نحوي.

Abstract:

This study investigates the effect of the Qur'anic evidence in establishing the rules of the Arabic grammar lesson - a descriptive and analytical study, by tracing the stages of the Arabic grammar lesson from its inception to its foundation and relegation, with a focus on describing the Qur'anic evidence that was adopted by the grammarians of "El-Basra" and "El-Kufa", in their elicitation of grammatical rules and citing them; Then analyze it to find out and show its impact on the foundation

\* مراد عميروش mourad-professeur@hotmail.com

of the Arabic grammar lesson. The study came to examine the first to develop Arabic grammar, as well as the first to be developed from it, and the reasons for its inception, as well as researching the opinions of grammarians in protesting the Qur'anic text, then focus on explaining the impact of the Qur'anic evidence in establishing the rules of the Arabic grammatical lesson at the schools of "El-Basra" and "El-Kufa", by analyzing the Qur'anic evidence adopted by the grammarians of "El-Basra" and "El-Kufa" in the recitation of their grammatical studies.

Keywords: impact, Qur'anic evidence, rules, lesson, grammar.



#### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإن القرآن الكريم كلام الله المنزل على نبيّه محمد - صلى الله عليه وسلم - من لدن حكيم عليم بلسان عربي مبين، المعجز في لفظه ومعناه، لذلك أقبل عليه الصحابة رضوان الله عليهم بتدارسه في المجالس والمساجد، حتى يعرفوا معانيه ومقاصده؛ وبخاصة ما تعلق منه بأمر التشريع والعقيدة، وحين بدأوا يتعمقون في الدرس أكثر، احتاجوا إلى ما يعين على فهم الدلالة التفسيرية، ثم رأوا أنّ فهم الدلالة التفسيرية لا يكون إلا بفهم القواعد النحوية المعينة على ذلك؛ لذلك أخذوا يمعنون النظر في التفسير ويتأملون في دلالاته؛ فازداد الاهتمام بالجانب النحوي، والبحث في التراكيب التي تعين على فهم دلالات القرآن الكريم، وحين اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العرب بالأعاجم بدأ اللحن يتفشى بين ألسنة الناس حتى بلغ بهم الأمر إلى أن يلحنوا في أي الذكر الحكيم، ما جعل المسلمون يدركون خطورة الأمر، وأهمية التبصر بلسان العرب شعره ونثره؛ لفهم الأساليب القرآنية وخصائصها صونا للقرآن الكريم من جهة وحفظا للغة العربية من جهة أخرى، فكانت هذه الأسباب وغيرها هي الداعية إلى التفكير في وضع أولى اللبّات التي أرسى لأسس الدرس النحوي العربي، وقد اتفقت الروايات على أنّ أوّل واضع لها إنما هو أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه، ثم تطوّر الدرس النحوي بعد ذلك إرساء وتقعيدا على يد كل من علماء البصرة يتقدمهم شيخها سيبويه، وعلماء الكوفة يتقدمهم شيخها الكسائي. وقد كان عمل المفسرين في إشاراتهم إلى بعض القضايا النحوية في معرض تفسيرهم بمنزلة الأساس في التقعيد للنحو العربي؛ وإن لم يقصدوا

وضع النحو؛ وهذا يدل على أنّ القواعد النحويّة لم تبنَ بمعزل عن النصّ القرآنيّ؛ بل كان للشّاهد القرآنيّ بقراءته أهميّة كبيرة في بناء القواعد والقياس عليها؛ ولهذا كانت عناية النّحاة الأوائل بالشّواهد القرآنيّة واضحة وجليّة؛ لما لها من أثر في وضع القواعد النحويّة والقياس عليها وتوضيحها وتأكيدّها، وبدلّ على هذا كثرة مصنّفاتهم في هذا الباب، فنجد كتب معاني القرآن الكريم التي جمعت بين التحليل اللّغويّ للآيات القرآنيّة وذكر ما تعلّق بها من شواهد نحويّة تعين على تطوير هذا التحليل، وكذلك كتب إعراب القرآن الكريم التي تعدّ فرعاً من المعاني، لتناولها بعض مقاصد المعاني؛ إذ نجد أنّ أصحابها اهتموا كثيراً بالإعراب، وأنّ اعتناءهم بالشّواهد القرآنيّة جاء في مقدّمة ذلك الاهتمام، وهذا ما نلاحظه في (إعراب القرآن للزّجاج) وفي من كان قبله (كالكتاب لسيبويه) الذي أطلق عليه دستور النحو العربيّ، والذي جمع فيه أفكار شيخه الخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ فنجد أنّ سيبويه قد اعتنى بالشّواهد القرآنيّة في الاستدلال والاستشهاد إلى جانب اعتناؤه بالشّواهد الشعريّة؛ إذ بلغ عددها نحو أربعة وأربعين وسبعمئة شاهداً قرآنيّاً، وكذلك فعل شراح الألفيّة أمثال ابن عقيل الذي اتّضح اهتمامه بالشّواهد القرآنيّة؛ أين استشهد بنحو مئتين وثمانية وستين شاهداً قرآنيّاً في مختلف المسائل النحويّة التي أوردها ابن مالك في ألفيته. فأهميّة الشّاهد النحويّ تعتبر جوهريّة وأساسيّة في كلّ ما له علاقة بالدّرس اللّغويّ والنحويّ، سواء كان ذلك على مستوى التفسير أو على مستوى التعليل أو على مستوى التحليل أو على مستوى التّأصيل للقاعدة اللّغويّة والنحويّة.

لذلك جاء موضوع بحثنا موسوماً (أثر الشّواهد القرآنيّة في إرساء أسس الدّرس النحويّ العربيّ - دراسة وصفية تحليليّة -) والذي نهدف من خلاله إلى بيان أثر الشّواهد القرآنيّة في إرساء أسس الدّرس النحويّ العربيّ، وإبراز مكانتها وأهمّيّتها في التّقعيد والتأسيس للدّرس النحويّ العربيّ محاولين بذلك الإجابة على إشكاليّة البحث الآتية: ما هو أثر الشّواهد القرآنيّة في إرساء أسس الدّرس النحويّ العربيّ؟ وما أهمّيّتها ومكانتها في التأسيس والتّقعيد للدّرس النحويّ العربيّ؟ ومن أجل الإجابة على هذه الإشكاليّة كان لا بدّ من اعتماد منهج يناسب موضوع البحث - محلّ الدراسة - وهو المنهج الوصفيّ التحليليّ القائم على وصف الظاهرة وتحليلها ونقدها والتّقعيد لها إضافة إلى منهج مرافق له وهو المنهج التاريخيّ القائم على تحديد الظاهرة التاريخيّة وتحليلها وتركيبها ثمّ إصدار الأحكام عليها. كما جاء موضوع البحث - محلّ الدراسة - لبحث في ظروف نشأة النحو وأوّل واضع له وكذا في تعريف الشّاهد القرآنيّ والاحتجاج، وآراء النّحاة في الاحتجاج به.

أولاً - نشأة النحو وأول واضع له وأول ما وضع منه: إنَّ الدَّاعي إلى نشأة النحو العربيّ إنّما كان بسبب انتشار اللّحن بين ألسن العرب لاختلاطهم بالأعاجم، وكذا بلوغ هذا اللّحن المساس بالنصّ القرآنيّ الَّذي لا يليق بعظمته وعظمة قائله سبحانه وتعالى الخطأ ولا التحريف؛ لذلك تصدّى جمع من الصّحابة رضوان الله عليهم لمنع تفشّي هذا اللّحن حفظاً للقرآن الكريم من جهة وحفظاً للغة العربيّة من جهة أخرى. فكانت الحاجة إلى وضع قواعد تُضبط بها اللّغة العربيّة وتحفظها من اللّحن.

وإذا تتبّعنا الروايات التي أوردها المؤرّحون للنحو العربي - على سبيل المثال لا الحصر - في مسألة أوّل واضع للنحو العربيّ وأوّل ما وضع منه؛ فإنّنا نجد أنّ بينها اختلافاً وتبايناً واضحاً، ممّا يدلّنا على أنّه ليس ثمّ رواية قطعيّة الثبوت والدلالة يمكن أن نقف عندها ونأخذ بها دون سواها، فقليل إنّ الذي ابتدأ هذا العمل هو أبو الأسود الدؤليّ بإشارة من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وقيل بإشارة من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقيل بإشارة (زياد بن أبيه) وقيل إنّ أبا الأسود هو الذي بدأ هذا العمل بنفسه، قال السيّري: "اختلف الناس في أوّل من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤليّ، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل بل هو عبد الرّحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنّه أبو الأسود الدؤليّ." <sup>1</sup> ويبدو أنّ هذه الرواية التي نقلها السيّريّ ترجّح كون أبي الأسود الدؤليّ الواضع الأوّل للنحو، بينما نجد في المقابل الرواية التي ترجّح كون علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الواضع الأوّل للنحو؛ وهي الرواية التي نقلها القفطيّ في (إنباه الرواة على أبناء النحاة) إذ قال: "الجمهور من أهل الرواية على أنّ أوّل من وضع النحو: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال أبو الأسود الدؤليّ - رحمه الله - دخلت على أمير المؤمنين عليّ - عليه السّلام - فرأيتَه مطرفاً مفكراً، فقلت فيم تفكّر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربيّة فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللّغة العربيّة، ثمّ أتيتَه بعد أيّام فألقى إليّ صحيفة فيها: "بسم الله الرّحمن الرّحيم، الكلام كلّ اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثمّ قال: تتبّعهُ وزد فيه ما وقع لك، واعلم أنّ الأشياء ثلاثة، ظاهر ومضمّر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر، وإنّما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس مضمّر ولا ظاهر، فجمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النّصب فذكرت منها: إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، ولم أذكر لكنّ فقال: لم تركتها؟ لم أحسبها منها، فقال بل هي منها، فزدها فيها." <sup>2</sup> قال القفطيّ: هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو.

ولكنّ الظاهر من الروايات التي اطلعنا عليها أنّ الواضع الأوّل للنحو العربي؛ إنّما هو أبو الأسود الدؤلي، وهو أوّل من بدأ بوضع الأسس الأولى له، كما بيّنا ذلك في رواية القفطي، وهذا بإشارة من علي - رضي الله عنه - والله أعلم.

ولعلّ ما يؤيّد كلامنا هو ذكر اسم أبي الأسود الدؤلي في أكثر كتب النحو التي قسّمت النحاة البصريين إلى طبقات، على النحو الذي ذكره الزبيدي في مُصنّفه (طبقات النحويين البصريين) إذ جعل اسم أبي الأسود الدؤلي الأوّل في الطبقة الأولى منهم.

ثانيا: تعريف الشاهد القرآني والاحتجاج وبيان آراء النحاة في الاحتجاج بالنصّ القرآني:

**1- تعريف الشاهد القرآني:** هو صنف من الشواهد النحويّة، والشاهد النحويّ هو الخبر القاطع الموثق يستعمله اللغويّ أو النحويّ أو المفسّر مرويًا عن الناطق باللّغة، ويكون في العربيّة آية قرآنيّة، أو بيتا شعريّا أو حديثا نبويّا؛ وجاء في (معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة) لمحمد سميّر اللبدي: أنّ الشاهد "قول عربيّ لقائل موثوق بعربيّته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي، وأمثلة الشاهد كثيرة تعجّ بها كتب النحو ومراجعها، والشاهد النحويّ كما هو وارد في هذه المراجع يكون آية قرآنيّة، أو بيتا من الشعر أو قولًا سائرًا، والفرق بين الشاهد والمثل؛ أنّ المثل قد يورد للتمثيل به على حقيقة قاعدة لا للتدليل على صحّتها والاحتجاج على سلامتها."<sup>3</sup> وهذا يعني أنّ الشاهد هو الذي يأتي كدليل على صحّة القاعدة. أمّا المثل فهو ما استدلّ به على القاعدة النحويّة من جملة أو تركيب أو كلمة: فقولهم مثلا: "أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه" مثال لبدل الاشتمال فالشواهد إنّما سيقّت في الأصل لإثبات صحّة القاعدة "وأما الأمثلة فيصوغها المصنّف ليوضح بها القاعدة، وتعدّ بمثابة الجانب التطبيقيّ الإيضاحي للقاعدة وليست دليلا على صحّتها."<sup>4</sup> من هنا نجد أنّ الشاهد القرآنيّ لا يختلف عن غيره من الشواهد النحويّة من شعر أو نحوه من كلام العرب من حيث الاستدلال والاحتجاج به على صحّة القاعدة النحويّة وسلامتها؛ إنّما يختلف عنها من حيث قوّة وألويّة الاستدلال والاحتجاج به مقارنة بالشاهد النحويّ باعتباره كلام الله - عزّ وجلّ - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - كما نصّ على ذلك علماء النحو.

ومن المفيد أن نشير إلى أن المثل يعتبر تمهيدا لتوضيح قاعدة ما، وأنّ الشاهد تأصيليّ وتوكيديّ. ثمّ إنّ الشاهد النحويّ الذي ما زال معتمدا في معظم دراساتها ومناهجنا الدّراسيّة ينتمي في معظمه إلى العصور

التي يحتج بكلام العرب فيها، والتي حددها كثير من القدامى، وبخاصة البصريون منهم، بالقرن الثاني الهجري بالنسبة للحاضر، والقرن الرابع بالنسبة للبدو. واعتمد ذلك مجمع اللغة بالقاهرة.

والشواهد النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ القليل والكثير، وذلك تبعاً لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياها بين المدارس المختلفة.

**2- تعريف الاحتجاج: لغة:** جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (حجج) "الحجة والبرهان وقيل الحجة ما دافع به الخصم، وقال الأزهري، ومن أمثال الأزهري، حجّ، فحجّ، معناه، حجّ فغلب من لاجه بحججه، يقال: حاججته أحاجّه حجاجاً، ومحاجّه، حتّى حججته، أي غلبته بالحجج التي أدليت بها والحجة الوجه الذي يكون به الخصومة."<sup>5</sup>

**اصطلاحاً:** عرّفه السيوطي في (الاقتراح) بقوله: "الاحتجاج ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب قبل بعثته، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظاماً، ونثراً عن مسلم، أو كافر، فهذه الأنواع لا بدّ فيها من الثبوت."<sup>6</sup> ويقول تمام حسان في كتابه (الأصول) بأنّ "الاحتجاج استعمال أدلّة النحو، وهي كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً سليماً، الخارج إلى حدّ الكثرة."<sup>7</sup> الاحتجاج يراد به "إثبات صحة القاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلّي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة."<sup>8</sup>

**3- آراء النحاة في الاحتجاج بالنصّ القرآني:** أجمع النحاة على حجّية النصّ القرآني، فهو أفصح ممّا نطقت به العرب، وأصحّ منه نقلاً، وأبعد منه عن التحريف.

"وأقرّ النحاة بأنّه كلام الله أجري على كلام العباد، فكلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وما يعنون، ومن هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو."<sup>9</sup> ويعتبر القرآن الكريم مصدراً مهماً من مصادر السماع، "فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً."<sup>10</sup> أمّا المتواتر فهو ما قرأ به السبعة، وهو ما رواه جمع من القراء لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم عدداً ووصفاً إلى نهاية سند القراءة. أمّا الآحاد فهو ما روي عن بعضهم، ولم يصل حدّ التواتر، أمّا الشاذ فهو ما كان عن غير السبعة، أمّا القراءة الشاذة فهي ما لم يصحّ سندها "وقد أجمع القراء على أنّ أقوى القراءات ما توافر فيه الشروط التالية: صحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه."<sup>11</sup> والمراد بصحة السند ما دون درجة التواتر وهي: تلقّي نصّ القراءات على الوجه الصحيح الذي تلقاه الرواة الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم. أمّا المراد بموافقة العربية بوجه

من الوجوه أي من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ.

وقد اختلف النحاة في موضوع الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءته، "فالكوفيون مثلاً يعتمدونه بشكل مطلق ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره ونثره، جاهليّه، وإسلاميّه. يقول الفراء: أتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إليّ من خلافه."<sup>12</sup> ويقول أيضاً: "إن لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربيّة على الإطلاق: وإنّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر."<sup>13</sup>

وأما البصريّون، الذين ولدت وتقرّرت في موطنهم الدّراسات اللّغويّة عموماً، فإنّهم يتحقّقون قليلاً في الأخذ بالقرآن الكريم، وبخاصّة في اعتماد القراءات التي طعنوا في بعضها، وأخضعوها لقواعد أقيستهم، فما وافق ذلك اعتمده وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذّاً لا يقاس عليه. وقد عمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم. وهم بذلك يقدّمون القياس والقاعدة على نصّ القرآن الكريم.

والقرآن الكريم والقراءات، حقيقتان متغايران، فالقرآن الكريم هو الوحي المنزل على نبيّنا سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم بيانا وإعجازاً، أمّا القراءات فهي اختلاف ألفاظ الوحي المنزل، المذكور كتابة أو نطقاً وضبطاً، وهذا ما جعل التعدّد في الأوجه الإعرابيّة، وهو باب دخل منه خلاف كبير وجدل كثير، ونلاحظ على البصريّين أنّهم في بعض استشهاداتهم قد أخذوا بالأشعار المجهولة وقدّموها على قراءة مشهورة؛ من ذلك أنّ المبرد ردّد قراءة حمزة في قوله تعالى في الآية الأولى من سورة النساء: (وَأَتَّخُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ وَالْأَرْحَامَ) [النساء: 1] حيث عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض الذي هو الباء فقال: "لا تحلّ القراءة بها."<sup>14</sup>

وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة. هذا لا يعني أن المبرد لم يستشهد بالقرآن الكريم كلّ بل استدلّ بنحو خصمئة شاهد قرآنيّ، وكذلك فعل سيبويه من قبله. ويمكن تفسير تشديد البصريّين في الأخذ بالقراءات المتواترة دون غيرها بحرصهم على رفع مكانة القرآن الكريم، والبعد به عن الجدل وأسبابه، واحتراماً له وتقديساً.

إنّ أهمية الشاهد النحوي في العمليّة التعليميّة كبيرة، وذلك لما يوفره لنا من أساس نبي عليه قواعدنا ونظور به لغتنا عن طريق الأقيسة المختلفة التي تعتد بها اللغة العربيّة.

ولا عيب إذ نادى البعض بضرورة إعادة النظر في أمر الشاهد اللغوي والتحوي، ولنا أسوة حسنة في محاولات ابن مضاء القرطبي وأبي بكر الزبيدي الأشبيلي في الردّ على النّحاة، وفي الواضح، وتحديد النّحو لشوقي ضيف، وإحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، فهي محاولات سعت إلى العمل على تيسير النّحو بشكل إيجابي خدمة للعربيّة وأهلها.

رابعا: أثر الشواهد القرآنية في الدرس النحويّ عند مدرستي البصرة والكوفة: لقد كان إرساء أسس الدرس النحويّ العربي واستواء قواعده عند المدرستين البصريّة والكوفيّة؛ إذ أسهمتا إسهاما كبيرا في إرساء أسسه، واستواء قواعده، وتطوّره على أيدي علمائها النحويّين واللغويّين.

**1- أثر الشواهد القرآنية في مدرسة البصرة:** إنّ لموقع البصرة الجغرافيّ وتركيبية سكّانها الذين كانوا في أغلبهم من القبائل العربيّة المقيمة في شرقي الجزيرة العربيّة، وبخاصة منطقة الخليج الفارسيّ؛ أثرا في اختلاطهم بالأعاجم والموالي، وظهور اللّحن وامتداده إلى ألسنة الخاصة والعامة، ممّا جعل الولاة والخلفاء يفكّرون في وضع الأسس التي تصون بناء اللّغة، وتحفظها من عبث العابثين، وكان من أهمّ هذه الأسس الاشتغال بالدراسة النحويّة ووضع القواعد.

لقد احتضن علماء البصرة الدراسة النحويّة لأنّها نشأت في بلدهم، و تكوّنت في مدينتهم وأخذت تنمو شيئا شيئا على أيديهم، وتتطوّر حيناً بعد حين حتّى تسلّم راية هذا العلم الخليل بن أحمد الذي غدّى بعلمه تلميذه النّابه سيبويه، فتطوّرت الدراسة النحويّة على يده واستقرّت قواعدها وتحدّدت مناهجها، وتميّزت مسائلها.

**أ- القياس عند مدرسة البصرة:** اعتنى نحاة البصرة القدامى بالقياس في زمن مبكّر قبل أن يظهر على صرح الدراسة النحويّة بعد ذلك؛ إذ كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي شديد التّحريد للقياس ويقال: "إنّه كان أشدّ تجريدا للقياس من أبي عمرو بن العلاء."<sup>15</sup>

ثمّ جاء سيبويه فتطوّر القياس على يده، إذ أكثر من القياس وتوسّع فيه؛ إذ نجد في كتابه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعدّدة؛ ممّا يدلّ على أنّ القياس وصل على يده إلى كامل نضجه، وتمام قوّته وأنّه أصبح أساسا من أسس الدراسة النحويّة التي تبنى عليه القواعد.

**ب- المصادر اللغويّة للقياس عند البصريّين:** تتمثل المصادر التي أخذ منها البصريّون لغتهم فيما يأتي:

**ب-1- القبائل البدويّة التي ابتعدت عن المؤثرات الأجنبيّة:** حرص البصريّون على أخذ اللّغة من القبائل التي تعرف بعزلتها عن الاختلاط بالأعاجم، أو القبائل القليلة الاختلاط بالأعاجم، فكانت



القبائل التي اعتمد عليها البصريون في أخذ اللغة عنها، والقياس عليها: "قيس وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."<sup>16</sup> وكان البصريون يعيرون على الكوفيين أخذهم من القبائل العربية غير المعروفة بصفاء ألسنتها.

**ب-2- أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين:** كان من منهج الدراسة النحوية في مدرسة البصرة الاعتماد على أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين، يقول الرافعي: "وأشعار العرب الذين يحتج بهم محصورة في الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين. أما الشعراء الإسلاميون كحرير والفرزدق، فأكثر النحاة على عدم جواز الاستشهاد بشعرهم."<sup>17</sup> وهذا يعني أنّ منهج النحاة البصريين كان دقيقا في تعديد القواعد واستنباط الأحكام، وإن كان سيئويه في كتابه لم ينسب خمسين بيتا من الشعر، كما أنّه استشهد بشعر بشار بن برد وهو من الشعراء العباسيين.

**ب-3- القرآن الكريم:** لم يختلف أحد من النحاة في أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، لأنّه كتاب الله المنزل على نبيه بلسان عربيّ مبين، الذي نزل بلغة قريش أفصح العرب كلّهم، وقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربيّ يؤيدها، أو قياس يدعمها.

**ج- صور الاستشهاد بالقرآن الكريم عند مدرسة البصرة:** لقد كان لتأثر نحاة البصرة بالمنطق والفلسفة اليونانية أثر في جعل القياس مُرتكزهم في استنباط أحكام القواعد في دراساتهم النحوية والمراد بالقياس عندهم هو القياس على ما وافق الفصيح من كلام العرب الذي لم يختلط بكلام الأعاجم، من قريب أو من بعيد.

**ج-1- صور من القياس البصريّ وعلاقته بالقرآن الكريم:** أكثر البصريّون في اعتمادهم على الأقيسة في الاستدلال بها في كثير من المسائل النحوية، في حين أغفلوا الاعتماد كثيرا على النصّ القرآنيّ الذي كان وجه الاستدلال به واضحا، ولا يحتاج إلى جدل أو مناقشة، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن صور القياس البصريّ الذي قدّموا فيه كلام العرب على النصّ القرآنيّ هذه المسائل النحوية:

- تقديم خبر ليس عليها: منع البصريون أن يتقدم خبر ليس عليها، "وقاسوها على "عسى" وخبر "عسى" لا يتقدم عليها اتفاقا، والجامع بينهما الجمود.<sup>18</sup> غير أن الكوفيين وغيرهم أجاز تقدم خبر ليس عليها، مستشهدين بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود: 8].

- في تقديم اسم الفعل عليه: منع البصريون تقديم معمولات اسم الفعل عليها، "لأنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل."<sup>19</sup> وذهب الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقدم معمولاتها عليها، نحو: "زيدا عليك" و"عمرا عندك" و"بكرا دونك". واحتج الكوفيون بقوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء: 24].

ج-2- صور من الأصول البصريّة وعلاقتها بالقرآن الكريم: اعتمد علماء البصرة على أصلين من أصول الدّراسة النّحويّة، وهما الفلسفة والمنطق اللّذان ارتكز عليهما القياس في التّقييد للدّرس النّحويّ متغافلين عن النّصوص القرآنيّة التي كانت الأنسب للتّأصيل والتّقييد النّحويّ من غيرها؛ ومن صور الأصول البصريّة التي اعتمدوا عليها في دراستهم المسائل النّحويّة ما يأتي:

- في الرّفْع على اسم "إنّ" بالرفْع قبل مجيء الخبر: ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واحتجّ الكوفيون بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِفُونَ وَالنَّصَارَى) [المائدة: 69] وجه الدليل أنّه عطف (الصابغون) على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، وهو قوله: [مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ] [البقرة: 62] وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: "الدليل على أنّ ذلك لا يجوز؛ أنّك إذا قلت: "إنّ عمرا وزيدا قائمان" وجب أن يكون "زيد" مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر "زيد" وتكون "إنّ" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا: إنّّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر؛ لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال.<sup>20</sup>

نلاحظ اعتماد البصريين على القياس أكثر من اعتمادهم على النص القرآني رغم وضوح وجه الاستدلال فيها.

- في معنى "إنّ" ومعنى "اللام" بعدها: ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) إذا جاءت بعدها "اللام" تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) واحتجّوا بقوله تعالى: (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا) [الإسراء: 76] أي: وما كادوا إلا يستفزونك. وذهب البصريون إلى أنّها مخففة من التّثنية، واللام بعدها لام التّأكيد واحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّها مخففة من التّثنية لأنّها وجدنا لها في كلام العرب نظيرا، وأتّا أجمعنا على أنّه يجوز تخفيف (إنّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التّخفيف، وقلنا: إنّ "اللام" لام

التأكيد لأنّ لها أيضا نظيرا في كلام العرب، وكون "اللام" للتأكيد في كلامهم ممّا لا ينكر لكثرتة، فحكمتنا على "اللام" بما له نظير في كلامهم، فأما كون "اللام" بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.<sup>21</sup> نلاحظ قياس البصريين على كلام العرب.

ج-3- البصريون والاستشهاد بالقرآن الكريم: كان البصريون يقرّون بالقرآن الكريم أصلا من أصول الاستشهاد، ولكنهم عزّ عليهم أن يتخلّوا عمّا وضعوه من مقاييس، وأسّسوه من أصول، كما عزّ عليهم في الوقت نفسه، ترك الانتفاع بالقرآن الكريم في تععيد القواعد وبناء الأحكام، فلجأوا إلى التأويل والتخريج، فكثرت بذلك المسائل والآراء والأقوال والأوجه وتشعبت، مثل مسألة وقوع الفعل الماضي حالا، ومسألة العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، ومسألة ورود الحال مصدرا وغيرها. والمتتبع لمنهج البصريين في دراسة النحو، وتقويم مسأله، وبناء قواعده، يجده منهجا غير مطّرد والسبب في ذلك إخضاعه للغة التي هي ظاهرة اجتماعية للأقيسة والقوانين؛ لذلك كان اعتمادهم على القرآن الكريم في الاستشهاد قليلا مقارنة باعتمادهم على كلام العرب؛ ومن هذه المسائل النحوية التي اعتمدوا فيها على القرآن الكريم ما يأتي:

- القول في العامل في الخبر بعد "ما" التافية التصب: اختلفت الآراء حولها بين البصريين والكوفيّين "فذهب الكوفيّون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بما. أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها لا تعمل في الخبر، وذلك، لأنّ القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتّة؛ لأنّ الحرف إنّما يكون عاملا إذا كان مختصّا. وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بما، قال البصريّون: كان القياس يقتضي ألاّ تعمل؛ إلاّ أنّه وجد بينه وبين "ليس" مشابحة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن. قال تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) [يوسف: 31] وقال تعالى: [مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ] [المجادلة: 2]<sup>22</sup> من هنا نجد أنّ البصريّين قد استشهدوا واحتجّوا في هذه المسألة النحوية بشاهدين قرآنيين اثنين دعما وتأكيدا على صحة رأيهم فيها.

- القول في تقديم خبر "ليس" عليها: انقسم البصريّون والكوفيّون في هذه المسألة إلى رأيين: "فذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها. واحتجّ البصريّون بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود: 8]. وجه الدليل

من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر "ليس" على "ليس" فإنّ قوله تعالى: (يوم يأتيهم) يتعلّق بمصروف وقد قدّمه على "ليس" ولو لم يجرّ تقديم خبر "ليس" على "ليس" لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل.<sup>23</sup> نجد أنّ البصريّين اعتمدوا في احتجاجهم على هذه المسألة التّحويّة بشاهد قرآنيّ.

– خبر الفعل الناقص إذا كان ناقصا: أورد السيوطي هذه المسألة في (الممع) فقال: "وشرط ما تدخل عليه "صار" وما معناها، و"دام" و"زال" وأحواتها، أن لا يكون خبره فعلا ماضيا، فلا يقال "صار زيد علم" وكذا البواقي، لأنّها تفهم الدوام على الفعل، أو اتّصالة بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا وهذا متّفق عليه، واختلف في جواز دخول بقيّة أفعال الباب على ما خبره ماض فالصّحيح الجواز مطلقا، وعليه البصريّون لكثرتهم في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس، قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا) [يوسف: 27] (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ) [المائدة: 116] (إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ) [يونس: 84] (أَوْ لَمْ تُكُونُوا أَفْسَمْتُمْ) [إبراهيم: 44]<sup>24</sup> ونجد البصريّين من جهتهم قد حاولوا توظيف الشّواهد القرآنيّة لتأييد مقاييسهم وأصولهم التّحويّة، في مسائل عديدة، منها: مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه "حاشا" في الاستثناء فعل، أو حرف أو ذات وجهين، وغيرها من المسائل التي ظهر فيها القرآن الكريم كأصل من أصول التّقييد التّحويّ عند البصريّين.

ويمكن القول إنّ أثر الشّواهد القرآنيّة في الدّرس التّحوي عند المدرسة البصريّة كان واضحا وجليّا رغم كون نحاتها لم يعتمدوا عليها بالكثرة ذاتها التي اعتمدها في قياسهم على كلام العرب الفصيح ومهما يكن فإنّ اعتماد المدرسة البصريّة على القرآن الكريم في بعض مسائلها التّحويّة قد أسهم في التّأسيس للدّرس التّحويّ العربيّ، وتطوّره.

**1- أثر الشّواهد القرآنيّة في مدرسة الكوفة:** نشأت المدرسة الكوفيّة بعد أن تطوّرت المدرسة البصريّة وبلغت أوجّها في التطّور، وبدلّ على هذا استقرار ونضوج أقيستها وأصولها وتعليقاتها، وحين نشأت المدرسة الكوفيّة كان لا بدّ أن تتأثّر بالمدرسة البصريّة، وتكون المعين الذي تنهل منه في دراساتها التّحويّة، وقد كان أبو جعفر الرّؤاسي شيخ الكوفيّين حلقة وصل بين المدرستين، بعد أن نبغ في الدّراسات التّحويّة في البصرة وأذاع ما نبغ فيه في الكوفة، ليلحقه في ذلك عميد المدرسة الكوفيّة الكسائي ثمّ الفراء وغيرهم.

أ- المنهج الكوفي في الدّرس التّحويّ: يمكن تلخيصه فيما يأتي:

"- الاستشهاد بلهجات عرب الأرياف الموثوق بلغتهم.

- القياس على القليل التّادر.
- الاستشهاد بالشّعر العربيّ في الجاهليّة وفي الإسلام، ولو لم يصلهم منه إلا بيت واحد.
- الاستشهاد بالقراءات، لبعدها عن أقيسة المنطق والفلسفة.
- الاستشهاد بالقرآن الكريم.<sup>25</sup> ونجد أنّ الكوفيّين كانوا أكثر استشهادا بالقرآن الكريم من البصريّين.
- ب- صور الاستشهاد بالقرآن الكريم عند مدرسة الكوفة:** كان الكوفيّون أوسع أفقا في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريّين، فقبلوا كلّ ما جاء من القرآن الكريم مؤثّرين في أحيان كثيرة عدم التّأويل والتّخرّيج، والأخذ بظواهر الآيات. غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مصدر الدّراسة التّحويّة للكوفيّين كان المذهب البصريّ الذي احتواه كتاب سيبويه، لذلك كان من البديهيّ أن يتأثّر المذهب البصريّ بالمنطق والقياس الذي كان أصل الدّراسة التّحويّة في المذهب البصريّ؛ الأمر الذي ولّد نوعا من الاضطراب في المنهج الكوفيّ. وما يهتّمنا في هذا السّياق هو أن نورد بعض صور استشهاد الكوفيّين بالقرآن الكريم في المسائل التّحويّة التي عالجوها في دراستهم التّحويّة؛ ومنها ما يأتي:
- أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل موصولات: نجد أنّ "الكوفيّين قد ذهبوا إلى أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرّجوا عليه، قوله تعالى: (وَمَا تَلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى) [طه: 17] (هَا أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ حَاجِحْتُمْ) [آل عمران: 66] أي الذين حاججتهم.<sup>26</sup> اعتمد الكوفيّون في التّأكيد على حكمهم في هذه المسألة على الشّاهدين القرآنيّين، وهذا يدلّ على مدى تأثير الشّواهد القرآنيّة في دراستهم التّحويّة.
- (أو) تكون بمعنى (الواو) وبمعنى (بل): ذهب الكوفيّون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) "واحتجّوا بقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصّافات: 147] أي بل يزيدون وقيل: إنّها بمعنى الواو (ويزيدون).<sup>27</sup> هذه حجّتهم وهذا استشهادهم في هذه المسألة.
- (إن) الشرطيّة تقع بمعنى (إذ): ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إن) الشرطيّة تقع بمعنى (إذ) واحتجّوا بقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا) [البقرة: 23] أي: وإذ كنتم في ريب؛ لأنّ (إن) الشرطيّة تنفيذ الشكّ بخلاف (إذ) وإذا ثبت أنّ (إن) الشرطيّة فيها معنى الشكّ، فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطيّة، لأنّه لا شكّ أنّهم كانوا في شكّ فدلّ على أنّها بمعنى (إذ).<sup>28</sup> هكذا كان مذهب الكوفيّين في تأويلهم وتخرّيجهم لهذا الشّاهد القرآنيّ.

- لولا بمعنى (لم): أورد هذه المسألة ابن الشَّحْرَبِيِّ في أماليه فقال: "زعم قوم من الكوفيين أنّ (لولا) قد تستعمل بمعنى (لم) واحتجّ بقوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمْنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ) [يونس: 28] قال معناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وكذلك قوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ) [هود: 116]"<sup>29</sup> أي لم يكن من القرون.

كانت هذه بعض صور استشهاد الكوفيين بالقرآن الكريم في مسائلهم النَّحْوِيَّةِ التي كانت محل بحث في دراستهم النَّحْوِيَّةِ، ولعلَّ المقام لا يسمح بذكرها جميعاً، لكثرتها؛ وإلا فكتب النَّحو حافلة بما يدلُّ على أثر الشُّواهد القرآنيَّة في الدِّراسات النَّحْوِيَّةِ عند مدرسة الكوفة، واعتمادهم الكبير عليها. ومن أثر الشُّواهد القرآنيَّة في الدِّرس النَّحْوِيِّ عند مدرستي البصرة والكوفة؛ نشأة الخلافات النَّحْوِيَّةِ بين المدرستين؛ وبخاصة في الإعراب والتَّقدير، وغيرها من المسائل النَّحْوِيَّةِ التي أوردتها صاحب (الإنصاف) ابن الأنباري، فكان مصدراً نحوياً ثرياً للدراسين والباحثين المشتغلين في مجال النَّحو لمعرفة وجوه الخلاف النَّحْوِيِّ بين المدرستين النَّحْوِيَّتَيْنِ البصريَّة والكوفيَّة.

#### خاتمة:

إنَّ أثر الشُّواهد النَّحْوِيَّةِ في إرساء أسس الدِّرس النَّحْوِيِّ العربيِّ كان واضحاً وجلياً، من خلال ما بيَّناه في دراستنا لموضوع البحث محلِّ الدِّراسة؛ وبخاصة في مدرستي البصرة والكوفة، باعتبارهما المدرستين اللتين تأسَّس على أيدي نحاتها الدِّرس النَّحْوِيِّ العربيِّ ونضج ونما؛ لأنَّهم أدركوا مكانة القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فجعلوه أصلاً من أصول الدِّراسة النَّحْوِيَّةِ؛ وإنَّ أثر بعضهم القياس على الفصيح من كلام العرب؛ فهذا كتاب سيبويه حوى نحو سبعة وأربعين شاهداً قرآنيّاً، وكذلك الأمر في غيره من كتب النَّحو المشهورة التي خلفت من بعده؛ الحاصل أنَّ عناية النَّحاة الأوائل المؤسِّسين للدِّرس النَّحْوِيِّ العربيِّ بالشُّواهد القرآنيَّة كانت بالغة، بدليل أنَّ اللَّحن في القرآن الكريم كان السَّبب في وضع أسس وقواعد النَّحو العربيِّ صوتاً لكلام ربِّ العالمين من جهة، وحفظاً للسان العربيِّ من جهة أخرى.

ومن جملة النتائج التي توصلنا إليها في ختام دراستنا لموضوعنا الموسوم: (أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس التحويّ العربيّ - دراسة وصفية تحليلية -) ما يأتي:

- إقرار النحاة المؤسسين للدرس التحويّ العربيّ بأنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد التحويّ الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التّقييد والتّأصيل واستنباط الأحكام التحويّة.

- تأثر نحاة المدرسة البصريّة بالمنطق والفلسفة اليونانيّة؛ ما جعلهم يعتمدون أكثر القياس على الفصح من كلام العرب في دراستهم التحويّة، فجاء اهتمامهم بالشواهد القرآنية أقل منه.

- إسهام الشواهد التحويّة التي درسها البصريّون - على قلّتها - بتأويلاتهم وتخرجاتهم، في إثراء الدرس التحويّ العربيّ، وفتح المجال للاجتهاد في الحكم على المسائل التحويّة؛ وبخاصّة الخلافيّة منها.

- عناية نحاة المدرسة الكوفيّة بالشواهد القرآنية عناية كبيرة رغم تأثرهم قليلا بالقياس البصريّ فجاءت دراساتهم التحويّة حافلة بالمسائل التحويّة التي أسهمت في التّقييد والتّأصيل للدرس التحويّ العربيّ.

- قبول نحاة المدرسة الكوفيّة للقراءات واعتمادها في الاستشهاد على كثير من المسائل التحويّة فكان لهذا أثر كبير في إثراء الدّراسة التحويّة عندهم.

- بروز أثر الشواهد القرآنية في المسائل التحويّة الخلافيّة بين نحاة المدرستين البصريّة والكوفيّة، من خلال تأويلاتهم وتخرجاتهم وتعليقاتهم، وهو ما أسهم في إرساء أسس الدرس التحويّ العربيّ ونضجه ونموه.

#### هوامش:

- <sup>1</sup> - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراقي، أخبار النحويين البصريّين، تح: طه محمد الزّيني، محمد عبد المنعم خفاجي ط1. القاهرة: 1900، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص 10.
- <sup>2</sup> - جمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1. بيروت: 1986، مؤسسة الكتب الثقافيّة، ج1، ص 39، 40.
- <sup>3</sup> - محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1. بيروت: 1985، مؤسسة الرسالة، ص 119 - 120.
- <sup>4</sup> - محمد إبراهيم عبادة. النحو التعليمي في التراث العربي، ط1. القاهرة: 2000، منشأة المعارف، ص 90.
- <sup>5</sup> - محمد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، ط1. بيروت: 2003، دار الكتب العلميّة، ج3، ص 53.

- <sup>6</sup> - السيوطي، الاقتراح في علم الأصول النَّحو، تح: محمد حسن محمد الشَّافعي، بيروت: دت، دار الكتب العلمية ص 14.
- <sup>7</sup> - حسان تمام، الأصول، دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص 151.
- <sup>8</sup> - إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، ط2. طرابلس: 1998، الدار الجماهيرية، ج1- ص:493.
- <sup>9</sup> - حسان تمام، الأصول، ص 94.
- <sup>10</sup> - حسان تمام، الأصول، ص 95.
- <sup>11</sup> - السيوطي، الاقتراح، ص 24.
- <sup>12</sup> - أبو زكريا يحيى الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 14.
- <sup>13</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>14</sup> - ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد 3، ص 78.
- <sup>15</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دط. القاهرة: 1998، ص 27.
- <sup>16</sup> - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط2. بيروت: 2006، دار البيروتي ص 47.
- <sup>17</sup> - مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، ط. بيروت: 2000، دار الكتب العلمية، ج1، ص 279.
- <sup>18</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 160.
- <sup>19</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 228.
- <sup>20</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 185.
- <sup>21</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 640.
- <sup>22</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 165.
- <sup>23</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 160.
- <sup>24</sup> - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دط. بيروت: 1992 مؤسسة الرسالة، ج2، ص 72.



- <sup>25</sup> - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 92.
- <sup>26</sup> - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، 264، 290.
- <sup>27</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 478.
- <sup>28</sup> - كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 632.
- <sup>29</sup> - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط1. القاهرة: 1992، مكتبة الخانجي، ج2، ص 513.